E

أجب عن الأسئلة التالية من السؤال 1 إلى السؤال 56.

بعض الأسئلة تحتاج الرجوع إلى الحالات العملية المرفقة.

م	السؤال
1	تشمل تكلفة بيع الذمم المدينة: أ- 1. العمولات على التسهيلات التي يقدمها البنك مثل التكاليف الإدارية الناجمة عن تحصيل الذمم المدينة وتحمل المخاطر. 2. الفائدة على التسهيلات التي يقدمها البنك. 3. الفائدة التي يدفعها البنك للشركة مقابل المبالغ الفائضة من الحسابات المدينة عن قيمة التسهيلات المقدمة. ب- 1. العمولات التي تدفع للوسطاء الماليون الذين يقومون بتسييل الذمم المدينة في السوق المالية. 2. الفائدة على التسهيلات التي يقدمها البنك. 3. الفائدة التي يدفعها البنك للشركة مقابل المبالغ الفائضة من الحسابات المدينة عن قيمة التسهيلات المقدمة. ج- 1. العمولات على التسهيلات التي يقدمها البنك مثل التكاليف الإدارية الناجمة عن تحصيل الذمم المدينة وتحمل المخاطر. 2. الخصم الممنوح لأصحاب الذمم المدينة. 3. الفائدة التي يدفعها البنك للشركة مقابل المبالغ الفائضة من الحسابات المدينة عن قيمة التسهيلات المقدمة. د- 1. العمولات التي تدفع للوسطاء الماليون الذين يقومون بتسييل الذمم المدينة في السوق المالية. 2. الخصم الممنوح لأصحاب الذمم المدينة. 3. الفائدة التي يدفعها البنك للشركة مقابل المبالغ الفائضة من الحسابات المدينة عن قيمة التسهيلات المقدمة.

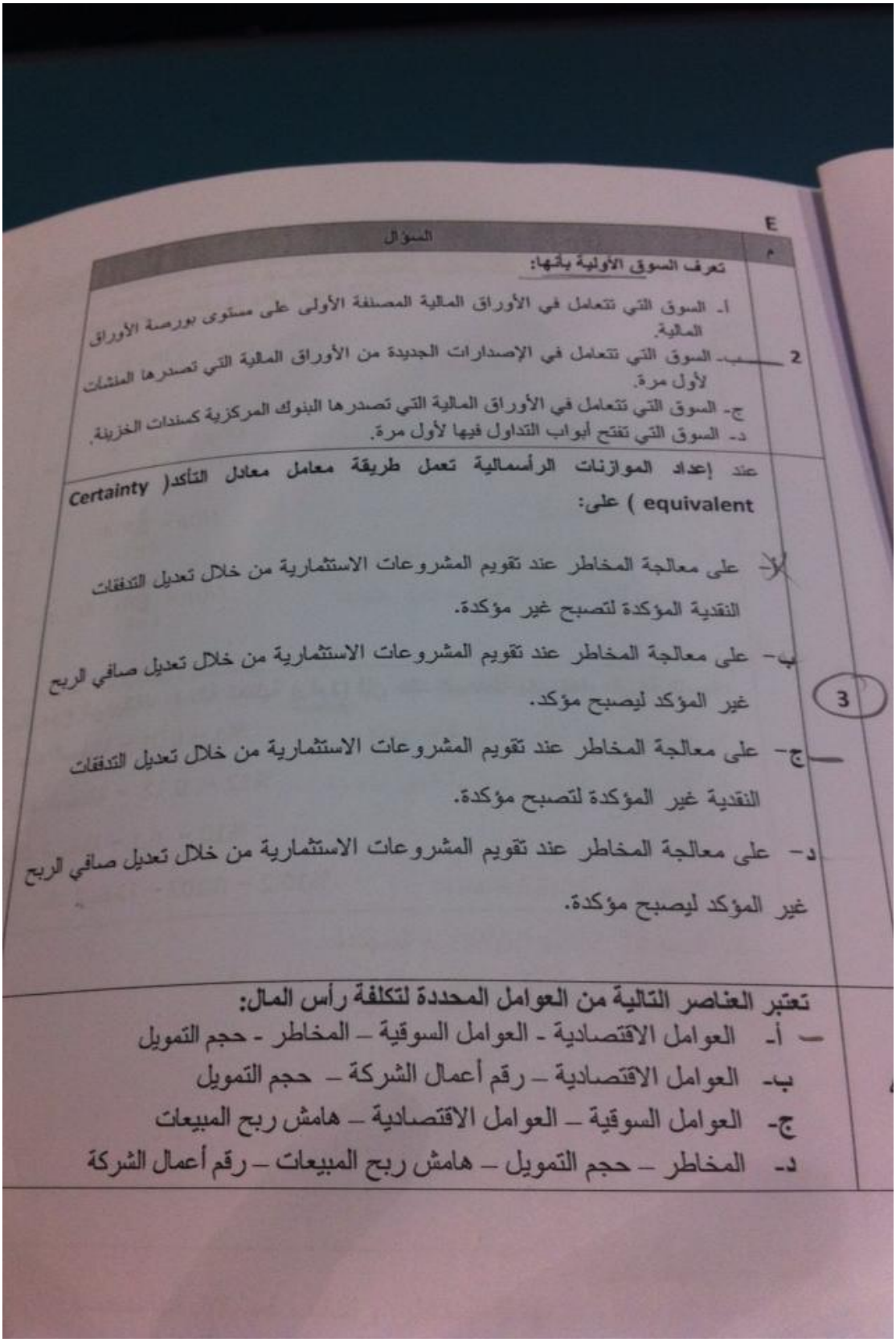

E

م	السؤال
2	تعرف السوق الأولية بأنها: أ- السوق التي تتعامل في الأوراق المالية المصنفة الأولى على مستوى بورصة الأوراق المالية. ب- السوق التي تتعامل في الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية التي تصدرها المنشآت لأول مرة. ج- السوق التي تتعامل في الأوراق المالية التي تصدرها البنوك المركزية كسندات الخزينة. د- السوق التي تفتح أبواب التداول فيها لأول مرة.
3	عند إعداد الموازنات الرأسمالية تعمل طريقة معامل معادل التأكد(Certainty equivalent) على: أ- على معالجة المخاطر عند تقويم المشروعات الاستثمارية من خلال تعديل التدفقات النقدية المؤكدة لتصبح غير مؤكدة. ب- على معالجة المخاطر عند تقويم المشروعات الاستثمارية من خلال تعديل صافي الربح غير المؤكد ليصبح مؤكد. ج- على معالجة المخاطر عند تقويم المشروعات الاستثمارية من خلال تعديل التدفقات النقدية غير المؤكدة لتصبح مؤكدة. د- على معالجة المخاطر عند تقويم المشروعات الاستثمارية من خلال تعديل صافي الربح غير المؤكد ليصبح مؤكدة.
	تعتبر العناصر التالية من العوامل المحددة لتكلفة رأس المال: أ- العوامل الاقتصادية - العوامل السوقية – المخاطر - حجم التمويل ب- العوامل الاقتصادية – رقم أعمال الشركة – حجم التمويل ج- العوامل السوقية – العوامل الاقتصادية – هامش ربح المبيعات د- المخاطر – حجم التمويل – هامش ربح المبيعات – رقم أعمال الشركة

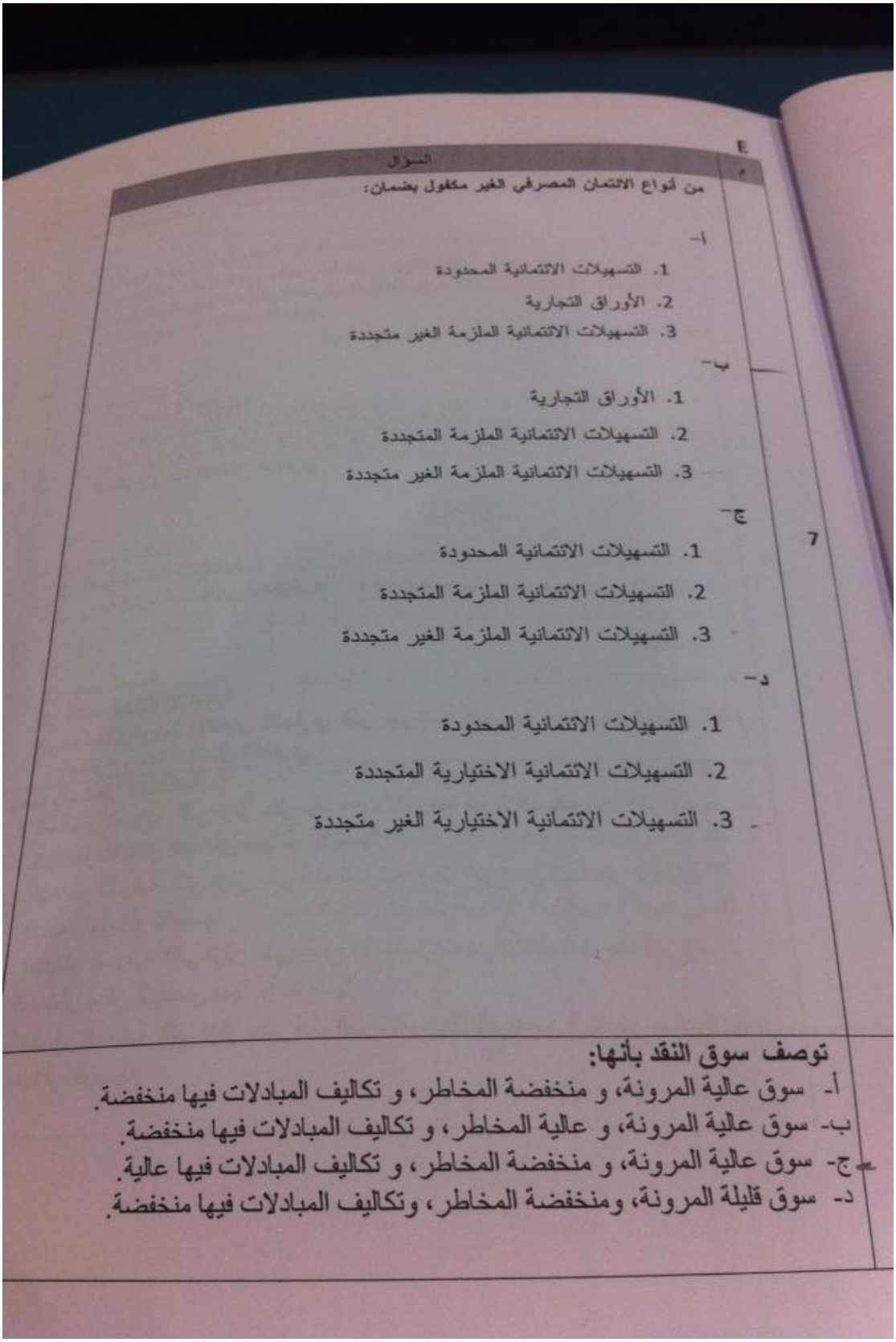

توصف سوق النقد بأنها:

أ- سوق عالية المرونة، و منخفضة المخاطر، و تكاليف المبادلات فيها منخفضة.

ب- سوق عالية المرونة، و عالية المخاطر، و تكاليف المبادلات فيها منخفضة.

ج- سوق عالية المرونة، و منخفضة المخاطر، و تكاليف المبادلات فيها عالية.

د- سوق قليلة المرونة، ومنخفضة المخاطر، وتكاليف المبادلات فيها منخفضة.

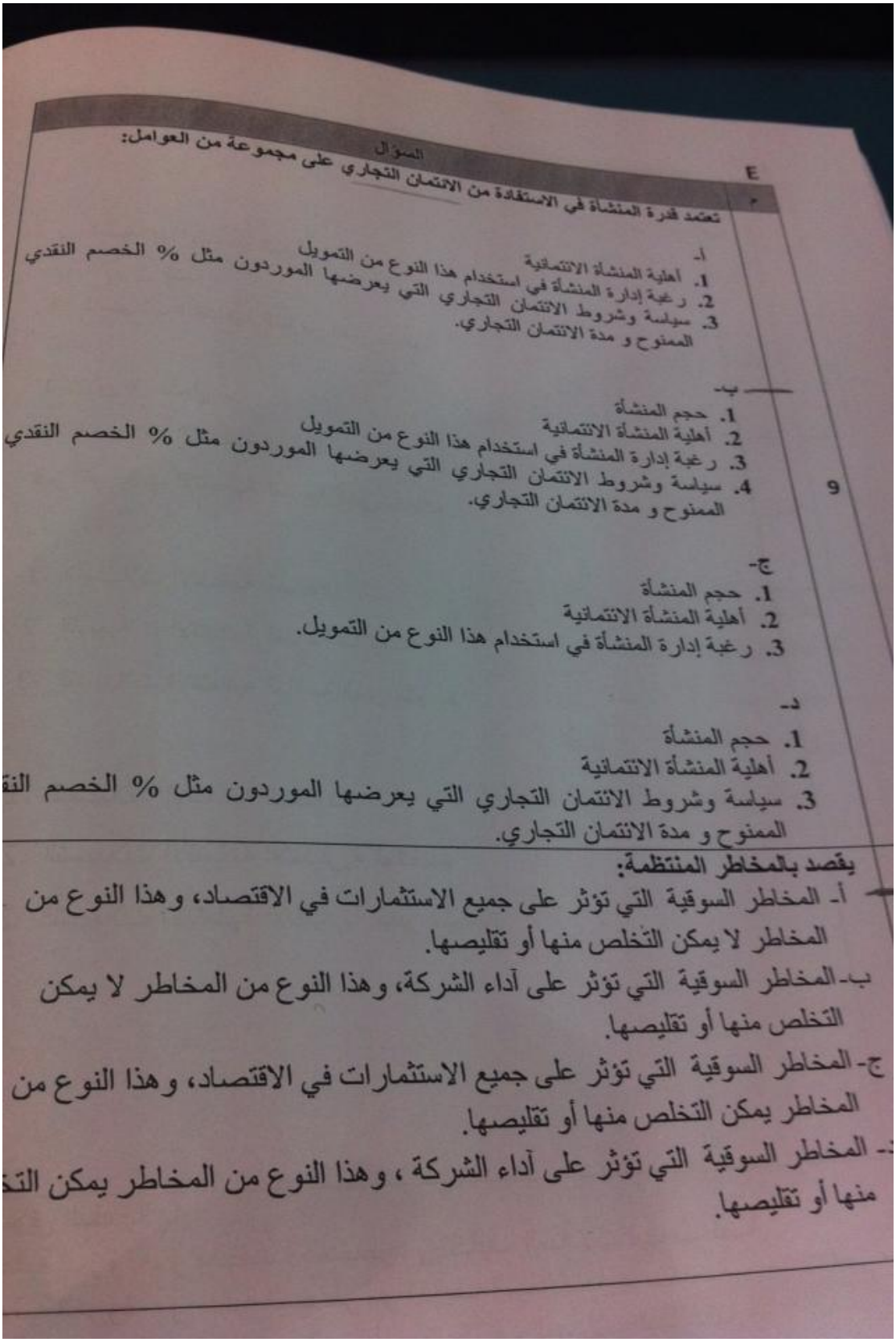

السؤال E

تعتمد قدرة المنشأة في الاستفادة من الائتمان التجاري على مجموعة من العوامل:

أ-
1. أهلية المنشأة الائتمانية
2. رغبة إدارة المنشأة في استخدام هذا النوع من التمويل
3. سياسة وشروط الائتمان التجاري التي يعرضها الموردون مثل % الخصم النقدي الممنوح و مدة الائتمان التجاري.

ب-
1. حجم المنشأة
2. أهلية المنشأة الائتمانية
3. رغبة إدارة المنشأة في استخدام هذا النوع من التمويل
4. سياسة وشروط الائتمان التجاري التي يعرضها الموردون مثل % الخصم النقدي الممنوح و مدة الائتمان التجاري.

9

ج-
1. حجم المنشأة
2. أهلية المنشأة الائتمانية
3. رغبة إدارة المنشأة في استخدام هذا النوع من التمويل.

د-
1. حجم المنشأة
2. أهلية المنشأة الائتمانية
3. سياسة وشروط الائتمان التجاري التي يعرضها الموردون مثل % الخصم النق الممنوح و مدة الائتمان التجاري.

يقصد بالمخاطر المنتظمة:

أ- المخاطر السوقية التي تؤثر على جميع الاستثمارات في الاقتصاد، وهذا النوع من المخاطر لا يمكن التخلص منها أو تقليصها.

ب- المخاطر السوقية التي تؤثر على أداء الشركة، وهذا النوع من المخاطر لا يمكن التخلص منها أو تقليصها.

ج- المخاطر السوقية التي تؤثر على جميع الاستثمارات في الاقتصاد، وهذا النوع من المخاطر يمكن التخلص منها أو تقليصها.

د- المخاطر السوقية التي تؤثر على أداء الشركة ، وهذا النوع من المخاطر يمكن التخ منها أو تقليصها.

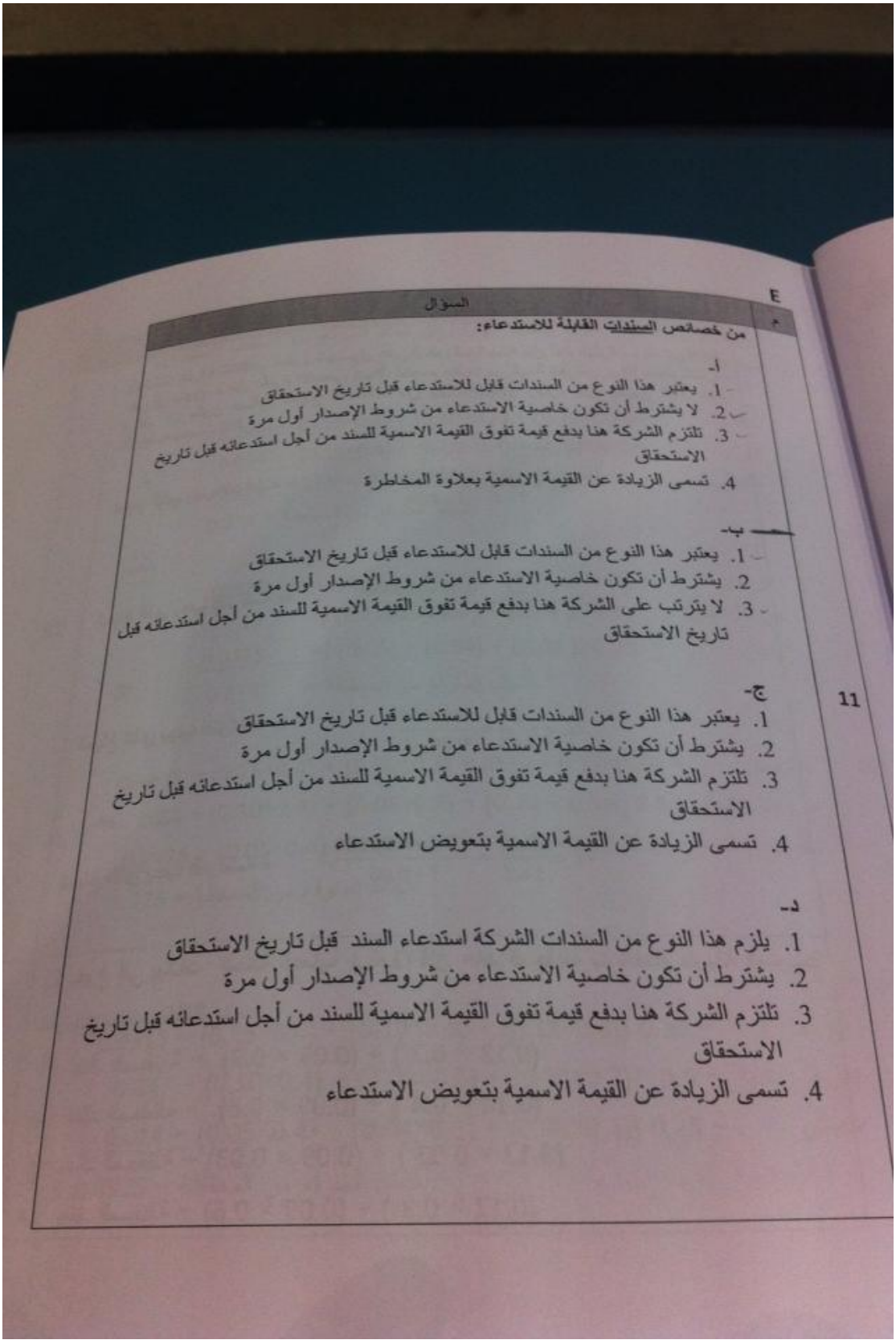

E

م	السؤال
	من خصائص السندات القابلة للاستدعاء:

أ-
1. يعتبر هذا النوع من السندات قابل للاستدعاء قبل تاريخ الاستحقاق
2. لا يشترط أن تكون خاصية الاستدعاء من شروط الإصدار أول مرة
3. تلتزم الشركة هنا بدفع قيمة تفوق القيمة الاسمية للسند من أجل استدعائه قبل تاريخ الاستحقاق
4. تسمى الزيادة عن القيمة الاسمية بعلاوة المخاطرة

ب-
1. يعتبر هذا النوع من السندات قابل للاستدعاء قبل تاريخ الاستحقاق
2. يشترط أن تكون خاصية الاستدعاء من شروط الإصدار أول مرة
3. لا يترتب على الشركة هنا بدفع قيمة تفوق القيمة الاسمية للسند من أجل استدعائه قبل تاريخ الاستحقاق

ج-
1. يعتبر هذا النوع من السندات قابل للاستدعاء قبل تاريخ الاستحقاق
2. يشترط أن تكون خاصية الاستدعاء من شروط الإصدار أول مرة
3. تلتزم الشركة هنا بدفع قيمة تفوق القيمة الاسمية للسند من أجل استدعائه قبل تاريخ الاستحقاق
4. تسمى الزيادة عن القيمة الاسمية بتعويض الاستدعاء

11

د-
1. يلزم هذا النوع من السندات الشركة استدعاء السند قبل تاريخ الاستحقاق
2. يشترط أن تكون خاصية الاستدعاء من شروط الإصدار أول مرة
3. تلتزم الشركة هنا بدفع قيمة تفوق القيمة الاسمية للسند من أجل استدعائه قبل تاريخ الاستحقاق
4. تسمى الزيادة عن القيمة الاسمية بتعويض الاستدعاء

	السؤال	E
12	إذا كانت شركة الخالدي تعتزم الحصول على قرض لمدة سنة من أحد البنوك، وقد تم الاتفاق على ان يكون معدل الفترة الاسمي (6%) تخصم مقدما من قيمة القرض. وإذا كانت الشركة ترغب ان يكون صافي المبلغ المستفاد من **30000000** ريال، فإن المبلغ الذي يجب اقتراضه يحسب كتالي: أ- المبلغ الذي يجب اقتراضه = $TL = \frac{L}{1-I} = \frac{3000000}{1-0.06}$ ب- المبلغ الذي يجب اقتراضه = $TL = \frac{I \times L}{1-I} = \frac{0.06 \times 3000000}{1-0.06}$ ج- المبلغ الذي يجب اقتراضه = $TL = \frac{L}{I-1} = \frac{3000000}{0.06-1}$ د- المبلغ الذي يجب اقتراضه = $TL = \frac{I \times L}{1+I} = \frac{0.06 \times 3000000}{1+0.06}$	

بالرجوع إلى بيانات الحالة العملية (رقم1) فإن عائد المحفظة باستخدام طريقة المتوسط المرجح يحسب كالتالي:

أ- عائد المحفظة = $(0.09 \times 0.3) + (0.12 \times 0.2)$

ب- عائد المحفظة = $(0.09 \times 0.6) + (0.12 \times 0.4)$

ج- عائد المحفظة = $(0.09 \times 0.03) + (0.12 \times 0.02)$

د- عائد المحفظة = $(0.09 \times 0.6) + (0.12 \times 0.3)$

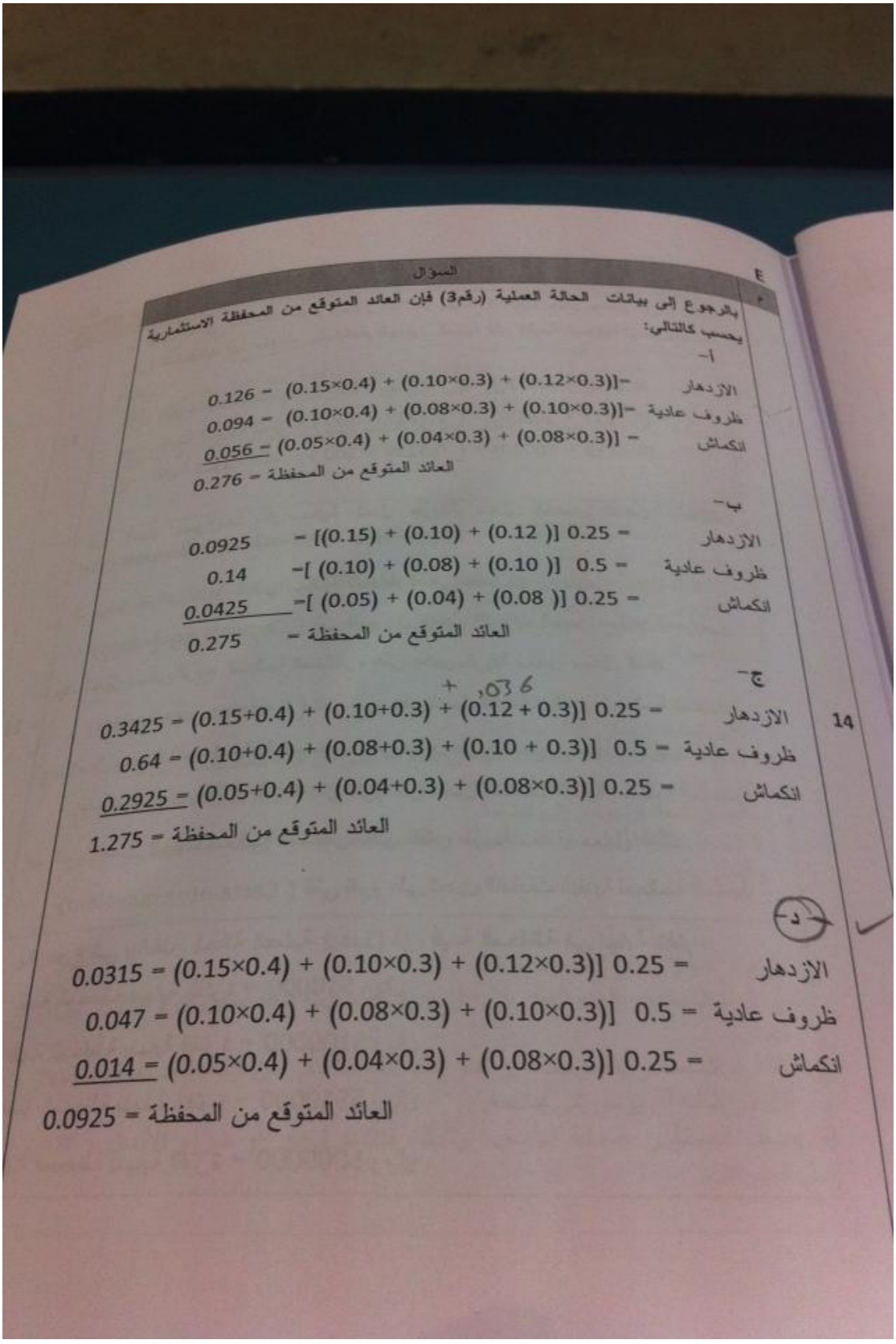

م | السؤال | ع

بالرجوع إلى بيانات الحالة العملية (رقم3) فإن العائد المتوقع من المحفظة الاستثمارية يحسب كالتالي:

أ-

الازدهار = 0.25 [(0.12×0.3) + (0.10×0.3) + (0.15×0.4)] = 0.126

ظروف عادية = 0.5 [(0.10×0.3) + (0.08×0.3) + (0.10×0.4)] = 0.094

انكماش = 0.25 [(0.08×0.3) + (0.04×0.3) + (0.05×0.4)] = 0.056

العائد المتوقع من المحفظة = 0.276

ب-

الازدهار = 0.25 [(0.12) + (0.10) + (0.15)] = 0.0925

ظروف عادية = 0.5 [(0.10) + (0.08) + (0.10)] = 0.14

انكماش = 0.25 [(0.08) + (0.04) + (0.05)] = 0.0425

العائد المتوقع من المحفظة = 0.275

ج-

+ ,036

الازدهار = 0.25 [(0.12 + 0.3) + (0.10+0.3) + (0.15+0.4)] = 0.3425

ظروف عادية = 0.5 [(0.10 + 0.3) + (0.08+0.3) + (0.10+0.4)] = 0.64

انكماش = 0.25 [(0.08×0.3) + (0.04+0.3) + (0.05+0.4)] = 0.2925

العائد المتوقع من المحفظة = 1.275

14

د-

الازدهار = 0.25 [(0.12×0.3) + (0.10×0.3) + (0.15×0.4)] = 0.0315

ظروف عادية = 0.5 [(0.10×0.3) + (0.08×0.3) + (0.10×0.4)] = 0.047

انكماش = 0.25 [(0.08×0.3) + (0.04×0.3) + (0.05×0.4)] = 0.014

العائد المتوقع من المحفظة = 0.0925

م	السؤال	E
15	إذا كانت إحدى الشركات تقوم بإصدار سندات بقيمة 10000 ريال بمعدل فائدة 5% وفترة استحقاقها 10 سنوات. باستخدام الجداول المالية فإن القيمة السوقية للسند تحسب كالآتي: أ- القيمة السوقية للسند = (500 × 7.7217) + (10000 × 0.6139) ب- القيمة السوقية للسند = (500 × 7.7217) + (10000 × 7.7217) ج- القيمة السوقية للسند = (500 × 0.6139) + (10000 × 0.6139)	
16	عند إعداد الموازنات الرأسمالية تعمل طريقة معدل الخصم المعدل للمخاطرة Risk-adjusted discount rate على: أ- تعديل فترات التدفق النقدي لمعالجة المخاطر، على عكس طريقة معامل معادل التأكد (Certainty equivalent) التي تقوم على تعديل التدفقات النقدية لمعالجة المخاطر. ب- تعديل صافي الربح لمعالجة المخاطر، على عكس طريقة معامل معادل التأكد (Certainty equivalent) التي تقوم على تعديل التدفقات النقدية لمعالجة المخاطر. ج- تعديل ربح التشغيل لمعالجة المخاطر، على عكس طريقة معامل معادل التأكد (Certainty equivalent) التي تقوم على تعديل التدفقات النقدية لمعالجة المخاطر. د- تعديل معدل الخصم لمعالجة المخاطر، على عكس طريقة معامل معادل التأكد (Certainty equivalent) التي تقوم على تعديل التدفقات النقدية لمعالجة المخاطر.	
	بالرجوع إلى بيانات الحالة العملية (رقم1) فإن قيمة المحفظة في نهاية الفترة: أ- قيمة المحفظة بنهاية الفترة = 510000 ريال ب-قيمة المحفظة بنهاية الفترة = 5100000 ريال ج-قيمة المحفظة بنهاية الفترة = 5510000 ريال -قيمة المحفظة بنهاية الفترة = 5000000 ريال	

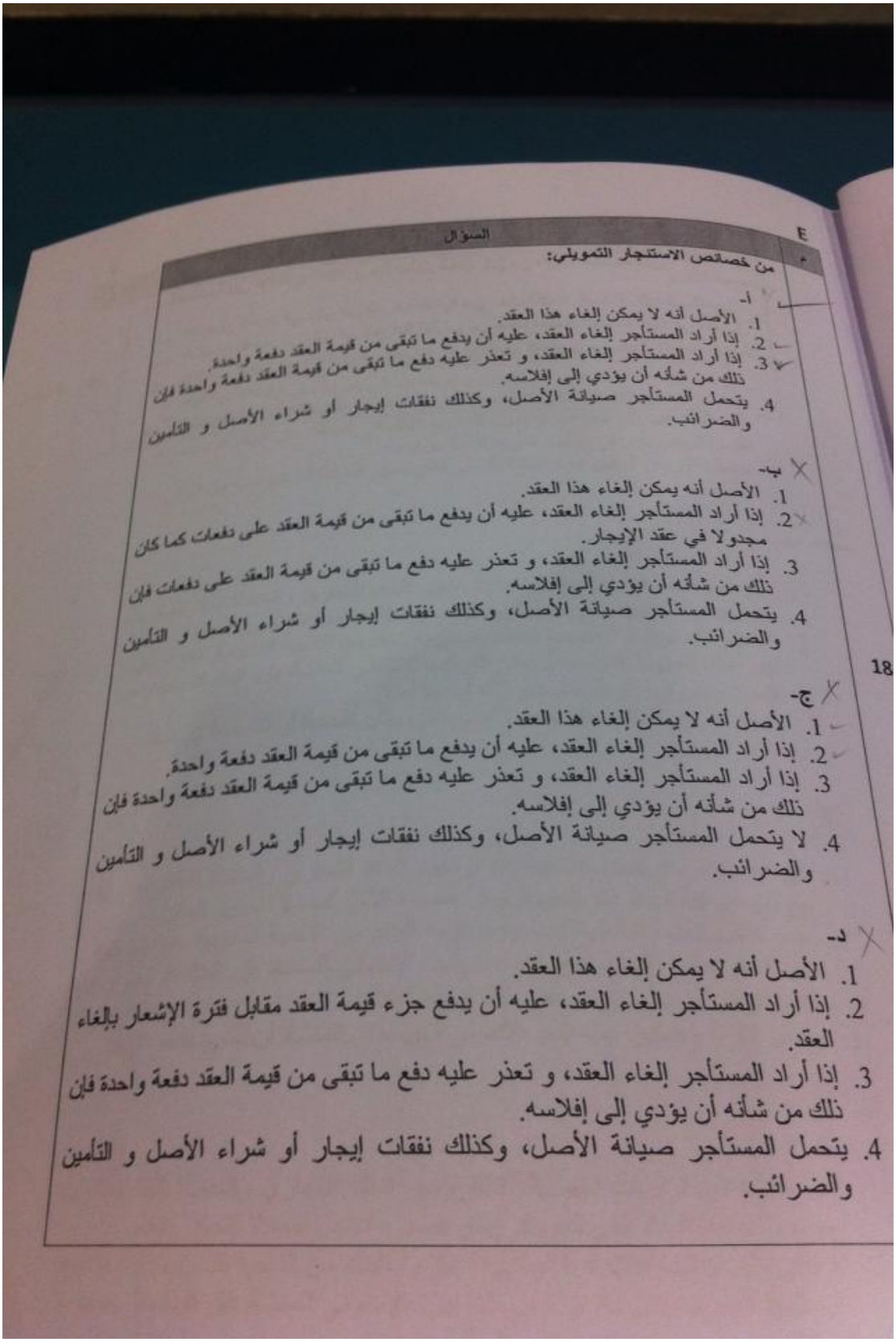

E

#	السؤال
	من خصائص الاستئجار التمويلي:

أ-
1. الأصل أنه لا يمكن إلغاء هذا العقد.
2. إذا أراد المستأجر إلغاء العقد، عليه أن يدفع ما تبقى من قيمة العقد دفعة واحدة.
3. إذا أراد المستأجر إلغاء العقد، و تعذر عليه دفع ما تبقى من قيمة العقد دفعة واحدة فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إفلاسه.
4. يتحمل المستأجر صيانة الأصل، وكذلك نفقات إيجار أو شراء الأصل و التأمين والضرائب.

ب-
1. الأصل أنه يمكن إلغاء هذا العقد.
2. إذا أراد المستأجر إلغاء العقد، عليه أن يدفع ما تبقى من قيمة العقد على دفعات كما كان مجدولا في عقد الإيجار.
3. إذا أراد المستأجر إلغاء العقد، و تعذر عليه دفع ما تبقى من قيمة العقد على دفعات فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إفلاسه.
4. يتحمل المستأجر صيانة الأصل، وكذلك نفقات إيجار أو شراء الأصل و التأمين والضرائب.

18

ج-
1. الأصل أنه لا يمكن إلغاء هذا العقد.
2. إذا أراد المستأجر إلغاء العقد، عليه أن يدفع ما تبقى من قيمة العقد دفعة واحدة.
3. إذا أراد المستأجر إلغاء العقد، و تعذر عليه دفع ما تبقى من قيمة العقد دفعة واحدة فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إفلاسه.
4. لا يتحمل المستأجر صيانة الأصل، وكذلك نفقات إيجار أو شراء الأصل و التأمين والضرائب.

د-
1. الأصل أنه لا يمكن إلغاء هذا العقد.
2. إذا أراد المستأجر إلغاء العقد، عليه أن يدفع جزء قيمة العقد مقابل فترة الإشعار بإلغاء العقد.
3. إذا أراد المستأجر إلغاء العقد، و تعذر عليه دفع ما تبقى من قيمة العقد دفعة واحدة فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إفلاسه.
4. يتحمل المستأجر صيانة الأصل، وكذلك نفقات إيجار أو شراء الأصل و التأمين والضرائب.

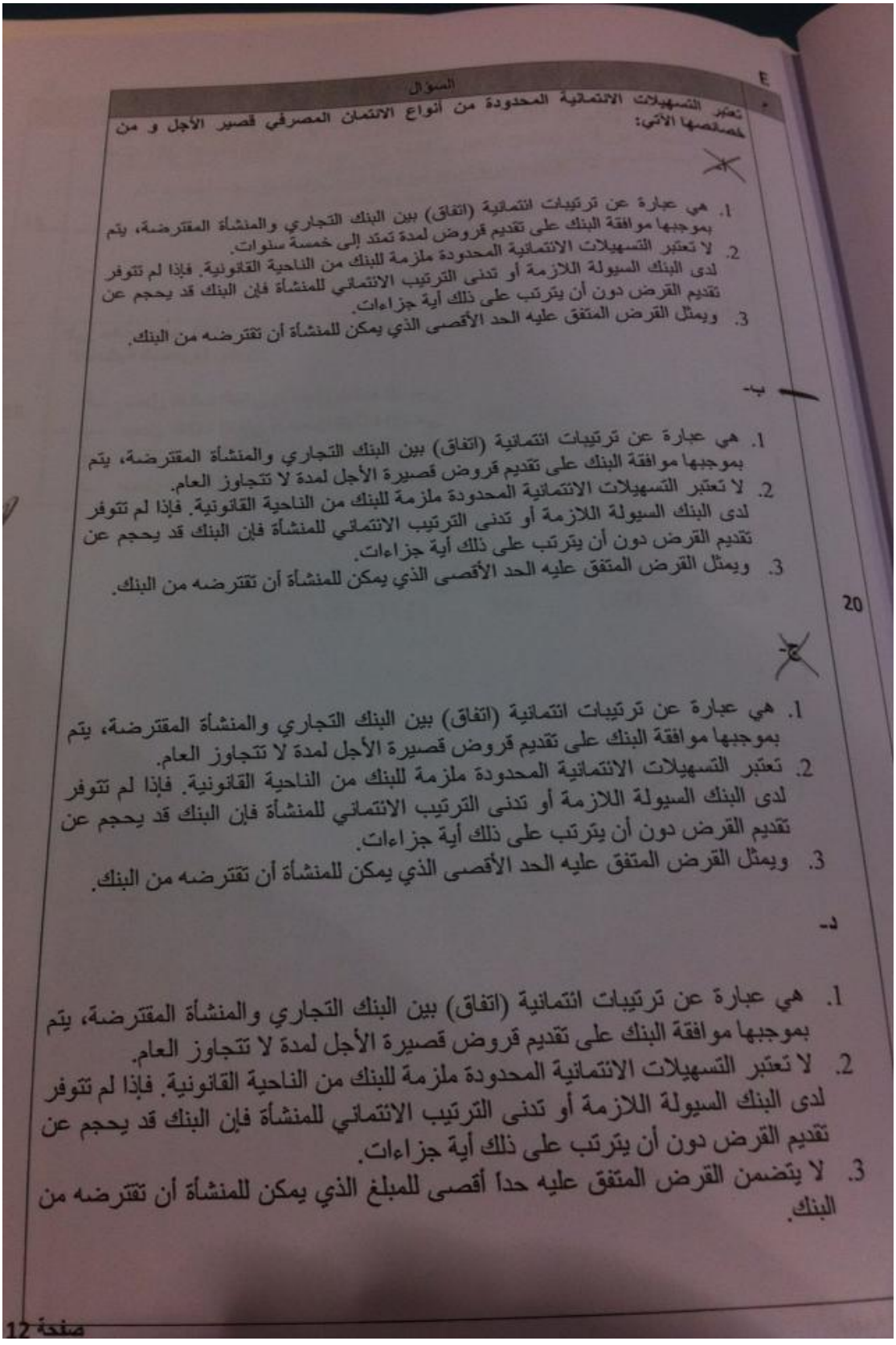

السؤال

تعتبر التسهيلات الائتمانية المحدودة من أنواع الائتمان المصرفي قصير الأجل و من خصائصها الآتي:

1. هي عبارة عن ترتيبات ائتمانية (اتفاق) بين البنك التجاري والمنشأة المقترضة، يتم بموجبها موافقة البنك على تقديم قروض لمدة تمتد إلى خمسة سنوات.
2. لا تعتبر التسهيلات الائتمانية المحدودة ملزمة للبنك من الناحية القانونية. فإذا لم تتوفر لدى البنك السيولة اللازمة أو تدنى الترتيب الائتماني للمنشأة فإن البنك قد يحجم عن تقديم القرض دون أن يترتب على ذلك أية جزاءات.
3. ويمثل القرض المتفق عليه الحد الأقصى الذي يمكن للمنشأة أن تقترضه من البنك.

ب-

1. هي عبارة عن ترتيبات ائتمانية (اتفاق) بين البنك التجاري والمنشأة المقترضة، يتم بموجبها موافقة البنك على تقديم قروض قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز العام.
2. لا تعتبر التسهيلات الائتمانية المحدودة ملزمة للبنك من الناحية القانونية. فإذا لم تتوفر لدى البنك السيولة اللازمة أو تدنى الترتيب الائتماني للمنشأة فإن البنك قد يحجم عن تقديم القرض دون أن يترتب على ذلك أية جزاءات.
3. ويمثل القرض المتفق عليه الحد الأقصى الذي يمكن للمنشأة أن تقترضه من البنك.

20

ج-

1. هي عبارة عن ترتيبات ائتمانية (اتفاق) بين البنك التجاري والمنشأة المقترضة، يتم بموجبها موافقة البنك على تقديم قروض قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز العام.
2. تعتبر التسهيلات الائتمانية المحدودة ملزمة للبنك من الناحية القانونية. فإذا لم تتوفر لدى البنك السيولة اللازمة أو تدنى الترتيب الائتماني للمنشأة فإن البنك قد يحجم عن تقديم القرض دون أن يترتب على ذلك أية جزاءات.
3. ويمثل القرض المتفق عليه الحد الأقصى الذي يمكن للمنشأة أن تقترضه من البنك.

د-

1. هي عبارة عن ترتيبات ائتمانية (اتفاق) بين البنك التجاري والمنشأة المقترضة، يتم بموجبها موافقة البنك على تقديم قروض قصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز العام.
2. لا تعتبر التسهيلات الائتمانية المحدودة ملزمة للبنك من الناحية القانونية. فإذا لم تتوفر لدى البنك السيولة اللازمة أو تدنى الترتيب الائتماني للمنشأة فإن البنك قد يحجم عن تقديم القرض دون أن يترتب على ذلك أية جزاءات.
3. لا يتضمن القرض المتفق عليه حداً أقصى للمبلغ الذي يمكن للمنشأة أن تقترضه من البنك.

صفحة 12